



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة العاشرة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

2-3 كانون الأول / ديسمبر 2023

موضوعا الدورة

1. علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟
2. السياسات الثقافية لدول الخليج العربية

ورقة مرجعية

يبحث منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، في دورته العاشرة التي تعقد في الفترة 2-3 كانون الأول/ديسمبر 2023، موضوع "علاقة دول الخليج العربية بالصين"، بوصفه موضوعاً رئيساً أوّلاً، في محور العلاقات الدولية، ويناقش موضوع "السياسات الثقافية في دول الخليج العربية"، بوصفه موضوعاً رئيساً ثانياً في محور القضايا الداخلية.

المحور الأول: علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟

خضعت علاقات دول الخليج العربية بالصين خلال فترة الحرب الباردة للانقسام الأيديولوجي والجيوستراتيجي الذي ساد النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وترك دعم الصين في هذا الإطار لبعض الحركات اليسارية التي سعت للإطاحة بنظم خليجية محافظة، حليفة للولايات المتحدة الأميركية، تداعيات سلبية على العلاقة بين الطرفين. فقد حال دعم الصين لتمرد ظفار، وما كان يسمى "جبهة تحرير الخليج العربي"، إضافة إلى العلاقات الوثيقة التي ربطت بكين بالنظام الماركسي في اليمن الجنوبي دون تطور العلاقات الصينية - الخليجية. بناء عليه، بدأت العلاقة بين بعض دول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية تتحسن، فقط بعد انطلاق التقارب الأميركي - الصيني في مطلع سبعينيات القرن العشرين مستنداً إلى الصدع الذي أخذ يتسع في العلاقة بين الصين والاتحاد السوفياتي، بينما انتظرت العلاقة بين الصين ودول خليجية أخرى حتى انتهاء الحرب الباردة. وعلى الرغم من أنّ الصين اعترفت، على نحو أحادي الجانب، بالبحرين وعمان وقطر والإمارات منذ عام 1971⁽¹⁾، فإنّ الكويت كانت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وذلك في آذار/مارس 1971، تبعته سلطنة عُمان في أيار/مايو 1978، ثم الإمارات في تشرين الثاني/نوفمبر 1984، ثم قطر في تموز/يوليو 1988، ثم البحرين في نيسان/أبريل 1989، وأخيراً السعودية في تموز/يوليو 1990⁽²⁾.

أدى انتهاء الحرب الباردة واندماج الصين في النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي، بما في ذلك منظمة التجارة الدولية، فضلاً عن النهضة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها في العقود الثلاثة الأخيرة وانعكست في طلبها المتزايد على الطاقة لتلبية احتياجات آلتها الصناعية الضخمة، إلى بروز مصالح مشتركة كبيرة بين الصين ودول الخليج العربية⁽³⁾. منذ ذلك الحين، ازداد اهتمام الطرفين بتطوير العلاقات الثنائية على مستويات مختلفة، اقتصادية وسياسية وثقافية وغير ذلك⁽⁴⁾.

لكن المسار المتنامي للعلاقات الخليجية - الصينية أخذ يواجه تحديات متزايدة، مصدره النسق الدولي، وذلك مع تحول النظرة الأميركية إلى الصين من دولة صديقة دعمت واشنطن اندماجها في النظام الاقتصادي الدولي، منذ إصلاحات دينغ سياو بينغ في نهاية السبعينيات، إلى منافس وخمص استراتيجي. فقد اعتبرت استراتيجية الأمن القومي الأميركي، خلال حقبة الرئيس الأسبق باراك أوباما (2009-2017)، أنّ الصين تشكّل التحدي الأهم الذي يواجه الولايات المتحدة الأميركية، بعد تراجع تحدي الإرهاب. وقد أطلق أوباما، حينئذ، سياسة "التحول نحو آسيا" Pivot to Asia. ومع تغيير الإدارات الأميركية في العقد الأخير (دونالد ترامب، وجو بايدن)، ظلت الولايات

1 حكومات العبد الرحمن، **الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 43-44.

2 "العلاقات الصينية - العربية في خمسة وستين عاماً"، **الصين اليوم**، 2021/6/21، شوهد في 2023/3/1، في: <http://bit.ly/3kCri2Q>

3 منوشهر دراج، "علاقات الصين بإيران والمملكة العربية السعودية: سياسة التوازن الحساس"، في: آي وي جيفر شانغ وآخرون، **العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة** (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 482.

4 جوناثان فلتن، "حزام واحد وطريق واحدة": ومجلس التعاون لدول الخليج العربية"، في: شانغ وآخرون، ص 281-282.

المتحدة ترى في الصين، الصاعدة اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً، التحدي الجيوستراتيجي الأبرز لهيمنتها العالمية، ولا سيما في منطقة المحيطين الهادي والهندي⁽⁵⁾.

ولعل التوترات التي شهدتها العلاقات الأميركية - الصينية في السنوات الأخيرة - وأسبابها شتى - هي تعبيرات سطحية وظاهرة عن هذه العلاقة الجديدة، حيث تنطلق الولايات المتحدة من أن الصين تمثل التحدي الجيوستراتيجي الأبرز لها، وتتهمها بأنها تسعى لتغيير النظام الليبرالي الدولي الذي أنشأته بعد الحرب العالمية الثانية، وتحاول إقامة نظام جديد مفاده: "الحق هو القوة، والفائز يحصل على كل شيء"⁽⁶⁾. وفي المقابل، تدرك بيجين أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لاحتوائها والحد من نفوذها على المستوى الدولي، وتعمل على تقييد حركتها في بحر الصين الجنوبي الذي تعدّه منطقة اقتصادية خالصة لها؛ وقد ساهمت سياسة واشنطن في تلك المنطقة في دخول بيجين في توتر في علاقاتها مع كل من بروناي، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايوان، وفيتنام.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل لتصنع صورة الصين الصاعدة، بوصفها القوة الأساسية التي تواجه الولايات المتحدة. وفي صدارة هذه العوامل قوة الصين الاقتصادية؛ فهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي GDP بعد الولايات المتحدة، الذي بلغ 17.94 تريليون دولار أميركي في عام 2021، والأكبر من حيث تعادل القوة الشرائية⁽⁷⁾، فضلاً عن النمو السنوي الذي يفوق نظيره لدى الولايات المتحدة. ويظهر هذا كله أن الصين تسير بخطى متسارعة لتصبح أكبر اقتصاد عالمي، ولا سيما بعد فتحها التدريجي اقتصادها واعتماد سياسات صناعية تشجع التصنيع المحلي والتصدير الخارجي، بحيث أصبحت واحدة من أهم المناطق الصناعية عبر العالم، من ثم ليفضي هذا إلى أن تُحدث الصين تحولاً مفصلياً للنمط العالمي للتصنيع والتجارة، الذي ساد في القرن العشرين.

وبسبب هذه الخلفية، قدّمت الصين عدداً من المبادرات الاستراتيجية الكبرى، ولا سيما مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها في عام 2013، والتي تسعى من خلالها لتعزيز ريادتها الاقتصادية والتجارية عالمياً، عبر مشروع طموح تتجاوز تكلفته إنجازته تريليون دولار، ويشمل دولاً في آسيا وأفريقيا وأوروبا⁽⁸⁾، ويجعل من بيجين المنافس الأهم لواشنطن، ليس في المجالات الاقتصادية فحسب، بل من حيث التأثير في السياسة الدولية أيضاً.

وفي حين يضع صعود الصين الولايات المتحدة في مأزق استراتيجي، فإنه يمثل تحدياً لدول الخليج العربية من جهة، وفرصة من جهة أخرى، لأكثر من سبب؛ فمن جهة، يأتي هذا الصعود على خلفية العلاقة التاريخية لهذه الدول بالولايات المتحدة، إذ تُعدّ تقليدياً حليفة واشنطن، ولا تزال الأخيرة هي شريكها الدفاعي الرئيس. ومن جهة أخرى، ترتبط دول الخليج بعلاقات اقتصادية واسعة بالصين، التي أصبحت شريكها التجاري الأول. ويصل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون إلى نحو 200 مليار دولار. وقد باتت الصين الوجهة الأولى لصادرات الطاقة من بعض دول المجلس. وهذه العلاقة على النقيض من علاقاتها بالولايات المتحدة في هذا المجال، فالأخيرة برزت بوصفها منافساً في مجال الطاقة لدول الخليج، ولا سيما بعد ثورة النفط

5 Joseph R. Biden, Jr., "Interim National Security Strategic Guidance," The White House (March 2021), accessed on 17/10/2021, at: <https://bit.ly/2Z1QxRo>

6 "Secretary Antony J. Blinken, National Security Advisor Jake Sullivan, Director Yang And State Councilor Wang At the Top of Their Meeting," U.S. Department of State, 18/3/2021, accessed on 5/4/2021, at: <https://bit.ly/3cMaKP7>

7 للمزيد ينظر: "إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)"، البنك الدولي، شوهده في 2023/4/3، في: <https://bit.ly/3IST17w>

8 "مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي"، مركز بروكينجز/ الدوحة، 2019/12/17-16، شوهده في 2021/4/5، في: <https://brook.gs/39EDwPK>

والغاز الصخري، التي حوّلت الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للغاز والنفط في العالم، هذا فضلاً عن سجالاتها مع دول الخليج (أو بعضها) على مستويات أسعار النفط والطلب المستمر من هذه البلدان (ذات الوضع القيادي في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك") بأن تحدد سقف الإنتاج والصادرات. وإلى جانب هذا، شهدت علاقة (أو علاقات) دول الخليج بالولايات المتحدة تذبذبات واختلافات خلال حقبة أوباما، ولا سيما فيما يتعلق بتخليه عن نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في أزمته إبان ثورة 25 يناير 2011، ومحاولة أوباما التقارب مع إيران. وشهدت حقبة ترامب (2017-2021) خلافات من نوع آخر مع دول الخليج، وخصوصاً مع ردود فعله غير المبالية بالهجمات التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية. ولا تزال الخلافات تلقي بظلالها على علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج (وأبرز الأمثلة على ذلك حالة الجفاء التي تشهدها العلاقات السعودية - الأميركية في رئاسة بايدن).

وفي المقابل، شهدت علاقات دول الخليج بالصين تطورات لافتة، تُوجت بعقد القمة الخليجية - الصينية في الرياض، في كانون الأول/ ديسمبر 2022⁽⁹⁾، التي وصفها ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، بأنها "قمة تاريخية"؛ إذ انتهت إلى توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية بين الطرفين. ولم تقتصر هذه العلاقة على قطاع الطاقة، بل لقد شهد العقد الأخير صادرات أسلحة صينية إلى بعض دول الخليج، ارتفعت نسبها على نحو لافت؛ ما أقلق الولايات المتحدة، فتدخلت لتحجيمه والحد منه.

إن هذا السياق المستجد في السنوات الأخيرة (صعود الصين قوةً أساسيةً مقابل الولايات المتحدة، وتذبذب علاقات دول الخليج بواشنطن، وثبات العلاقة الاقتصادية والنفطية المتينة بين دول الخليج وبيجين)، جعل دول الخليج تحاول تحقيق نوع من التوازن بين مصالحها الأمنية التي ما زالت مرتبطة بقوة بالولايات المتحدة، ومصالحها الاقتصادية المتنامية مع الصين، وتقاوم في الوقت نفسه ما يبدو كأنها محاولات لدفعها للاختيار بينهما، وخصوصاً مع تنامي الاستقطاب على الساحة الدولية بين الصين والولايات المتحدة.

من دون شك، قد يكون انفتاح دول الخليج على الصين مرتبطاً بعوامل اقتصادية خاصة، إلا إنه بالتأكيد لا ينفصل عن التطورات التي شهدتها العلاقات الخليجية - الأميركية وما خلفته حقبة ترامب من تداعيات: اهتزاز عدد من القناعات الخليجية، وبخاصة فكرة أن الولايات المتحدة هي الضامن لأمن الخليج؛ إذ عجزت عن حماية هذه البلدان من هجمات يعتقد أن إيران تقف وراءها، هذا فضلاً عن إشارات توحى بفقدان دول الخليج أهميتها السياسية، مع نجاح الولايات المتحدة في التحول إلى أكبر منتج للطاقة في العالم.

وقد كان آخر المؤشرات على أن التوجه الخليجي نحو الصين قد يكون مرتبطاً بتذبذب العلاقة بالولايات المتحدة، هو إقدام الدولة الخليجية الكبرى، السعودية، على إعادة العلاقات مع القوة الإقليمية الخضم بالنسبة لها، إيران، برعاية صينية، ثم موافقتها على أن تصبح "شريكاً للحوار" في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي خطوة نحو العضوية الكاملة في المنظمة التي تُعدّ الصين أبرز أعضائها.

ومن ثم، إذا كان انفتاح دول الخليج على الصين يُفهم على أنه محاولة للضغط على الولايات المتحدة، فإن الأكد أن جزء من مسعى (وإن كان بطيئاً) لأن تعيد دول الخليج صياغة علاقتها بواشنطن، والانفتاح على قوى دولية أخرى. علماً أن الصين لا يمكنها أن تكون بديلاً استراتيجياً من الولايات المتحدة في الخليج.

9 ينظر: "زيارة شي جين بينغ إلى السعودية وأفاق العلاقات مع الصين"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022/12/22، شوهد في <https://bit.ly/3nDIHdI>، في: 2023/4/2

ومن ثم، تتحدد الإشكالية التي يقترحها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للمحور الأول من الدورة العاشرة من منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، في علاقة دول الخليج بالصين: أي يمكن الحديث عن "علاقات خليجية - صينية"، أم إنه ينبغي هنا الحديث عن علاقات دول الخليج مفردة بالصين؟ ثم أيكون تطور علاقة بعض دول الخليج بالصين مجرد رد فعل على جفاء علاقتها بالولايات المتحدة، أم أن لهذا التطور أساساً اقتصادياً متيناً، أقوى من منطلق ردود الأفعال؟ وما السياسات التي تتخذها (أو يُحتمَل أن تتخذها) دول الخليج تجاه الصين، على خلفية هذا السياق؟ وإلى أي درجة سيحدد العامل الاقتصادي والنفطي خيارات دول الخليج الاستراتيجية في علاقاتها بالصين والولايات المتحدة؟ هل سينتج العامل الاقتصادي النفطي خيارات استراتيجية/سياسية؟ بمعنى، ألا تزال الرؤية الاستراتيجية الصينية للخليج مقصورة على التبادل التجاري، أم أنها تطورت إلى أبعاد سياسية؟ وهل يمكن أن تؤدي دول الخليج (أو بعضها) دور الوسيط بين الصين والولايات المتحدة؟ هل يمكن وصف الأمر بأن هناك تنافساً على الخليج بين الصين والولايات المتحدة؟ كيف يمكن أن نفهم تطور العلاقات الخليجية - الصينية، في الوقت نفسه الذي شهدت فيه العلاقات الصينية - الإيرانية تطورات غير مسبوقة؟ هل للعلاقة بين دول الخليج والصين أبعاد ثقافية أو اجتماعية، غير الأبعاد السياسية والاقتصادية؟

ويمكن تفصيل هذه الأسئلة في المحاور الآتية:

- هل من دينامية مستقلة لتطور العلاقات الخليجية - الصينية؟
- علاقات دول الخليج مفردة بالصين.
- العامل الأميركي وتطور العلاقات الخليجية - الصينية.
- حدود التنافس الأميركي - الصيني على الخليج ودينامياته: التحديات والفرص لدول المنطقة.
- إمكانية الوساطة الخليجية بين الصين والولايات المتحدة.
- هل هناك تنافس بين دول الخليج على العلاقة بالصين؟
- وإذا كان هناك تنافس، فما مقاربات دول الخليج إزاءه؟ أهى مقارنة واحدة، أم مقاربات شتى؟
- العلاقات الخليجية - الصينية ارتباطاً بصعود الصين في النظام الدولي.
- أثر ديناميات العلاقات الخليجية - الصينية في صعود الصين وبنية النظام الدولي.
- أثر ديناميات العلاقات الخليجية - الصينية في النظام الإقليمي.
- الخليج ومشروع الحزام والطريق.
- متانة العلاقات الخليجية - الصينية ودمجها في المجالين الاقتصادي والطاقي.
- صادرات الأسلحة الصينية إلى دول الخليج وانعكاساتها على سباق التسلح في المنطقة.
- التبعات السياسية للعلاقات الاقتصادية بين الخليج والصين.
- انعكاسات العلاقات الخليجية - الصينية على العلاقات الخليجية البينية.
- الأبعاد التاريخية والثقافية للعلاقات الخليجية - الصينية.
- الصين في الخطاب السياسي والإعلامي والأكاديمي الخليجي.
- الخليج في الخطاب السياسي والإعلامي والأكاديمي الصيني.
- الرأي العام الصيني والخليجي تجاه العلاقات الصينية والخليجية.
- مستقبل العلاقة الصينية - الخليجية.

المحور الثاني: السياسات الثقافية لدول الخليج العربية

لا تنفصل الثقافة (بالمعنى الأنثروبولوجي العام، وليس بالمعنى الضيق الذي يحصرها في النتاج الفني والأدبي) عن عمليات بناء الأمة، إن لم نقل إنها تقع في قلبها؛ ذلك أن الكيان السياسي، بعد تحديده على هذا الأساس، يبدأ بالبحث عن / وصناعة المحتوى الثقافي لهذا الكيان. من هنا، أعطى منظرو دراسات القومية الثقافة (من قيم، ورموز، ومعان) دورها المركزي في هذه العمليات.

وقد خاضت دول الخليج العربية، منذ استقلالها بوصفها كيانات ذات سيادة، وحتى قبل ذلك حينما بدأت تتشكل منظومة سلطة مركزية ما قبل الاستقلال الفعلي والرسمي، أشكالاً ومستويات لإدارة المسألة الثقافية. وكانت هذه العملية تمضي وتترسخ بالتوازي مع ترسخ الدولة.

غير أن هذه العملية لم تمض بيسر، ونحن لا نتوافر على أدبيات تراجع، على نحو علمي ونقدي، كيفية إدارة الدولة الخليجية للمجال الثقافي، هذا فضلاً عن أن هذه المسألة، في السياق الخليجي، لها قدر من الخصوصية. يمكن القول إن هناك حزمة من الإشكاليات التي تواجه الدولة الخليجية، وهي تتعامل مع المسألة الثقافية، وهي:

- **أولاً،** الإشكالية الأولى (والمركزية بين سائر الإشكاليات اللاحقة) هي التماثل والاختلاف؛ أي حدود تماثل وتشابه ثقافة بلدان الخليج مع ثقافات أخرى، تجمعهما العديد من القواسم المشتركة، وحدود خصوصيتها واختلافها عن سائر الثقافات، ومن ثم، التعبيرات الرمزية (والسياسية) التي تستعملها في ذلك.
- لقد كانت بلدان المشرق العربي سباقة، عربياً، إلى تحديد مضمون الثقافة العربية. وقد استعانت دول الخليج، في نشأتها الأولى، بالأطر التي ترسخت للثقافة العربية، وظلت تحرص على إظهار "تماثلاتها" مع هذه الثقافة، جزءاً أساسياً من الانتماء إليها، غير أنها أيضاً كانت لها خصوصياتها الثقافية، من طرائق حياة وموروث وعادات ورموز، وما إلى ذلك.
- وقد حرصت دول الخليج، في مراحل عدة من تطورها، على إظهار هذه الخصوصيات وتسويرها رمزياً.
- **ثانياً،** إن هذا الأمر (إظهار الخصوصية) ازداد بعد أن أصبحت بلدان الخليج، بدءاً من ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، حاضنةً لحركة هجرة واسعة تستهدف العمل في هذه البلدان النفطية الغنية. وقد بلغت حركة الهجرة حدّاً أصبح فيه المواطنون، في بعض هذه البلدان، أقلية سكانية. وهنا، بدأت إشكالية أخرى تختلف عن الإشكالية الأولى؛ فالتمايز والاختلاف لم يعد موجّهًا فقط للحواضن التقليدية للثقافة العربية، بل كذلك للديموغرافيا الداخلية، التي تضم مهاجرين من أصول شتى، يحملون معهم ثقافتهم وقيمهم ورموزهم، وهم يمثلون الأكثرية من السكان، مع مواطنين يمثلون الأقلية. من هنا، اتخذ "التسوير الثقافي" بعداً ثانياً، ولا سيما أن المواطنة، بسبب ثراء بلدان الخليج، باتت امتيازاً.
- **ثالثاً،** خلقت هذه التركيبة الديموغرافية الجديدة (والتي قد تكون نادرة بين الدول العربية ودول المشرق) وما تقتضيه من مستلزمات ومتطلبات (ولا سيما الطلب على التعليم الأجنبي، بغير لغة هذا البلدان)، حالة تمس أحد أهم الأركان الثقافية لهذه البلدان، وهو اللغة. فاللغة العربية (لغة شعوب هذه المنطقة) وجدت نفسها في سياق تنافسي مع لغات لها وضع تنافسي متفوق (ولا سيما اللغة الإنكليزية)؛ ما جعل وضعية العربية في بعض هذه البلدان ترتبك، وهو أمر لا نظير له في بقية البلدان العربية.
- **رابعاً،** شهدت بلدان الخليج ما بعد الاستقلال قيام دولة مركزية قوية، قادت عملية دولنة للمجتمع؛ أي قبوله بسلطة الدولة الناشئة بوصفها السلطة المركزية والأولى. وكانت الدولة، في ذلك، مدعومة باقتصاد وفرة ريعي، تتولى هي وعبرها توزيع المنافع الاجتماعية. ومع أن المجال لا يتسع هنا للتفصيل في هذه المسألة، التي نعتقد أن لها أهمية قصوى في إعادة تصور المجتمعات الخليجية، التي تُفهم

بأنها مجتمعات قَبَلية، في حين أن واقع الحال جعل من الدولة هي الناظم الاجتماعي الأساسي، نقول: مع ذلك، فإن الوعي بهذا الأمر مهم جدًا لإدراك أن الدولة باتت تسيطر على السجلات الاجتماعية في مجتمعات الخليج (الموانئ والمدن الساحلية والبادية، النخب التجارية والنخب البيروقراطية وغيرها)، ومن ثمّ فإن إدارة الدولة للمسألة الثقافية لا يعبر عن انتصار فئة اجتماعية على أخرى، انتصار ثقافتها ورموزها وفرضها على الفئات الأخرى، بقدر ما أنه يعبر عن تركيب تقوم به الدولة، ذي طابع تمثيلي.

● **خامسًا**، كانت دول الخليج، بسبب انفتاحها على الغرب ووضعها الاقتصادي، واقعةً تحت تأثير العولمة ومفاعيلها، بصفة كثيفة، وربما أكثر مما عرفت المجتمعات العربية الأخرى. وقد نمت، وبسرعة فائقة في خلال العقود الأربعة الأخيرة، عدة مدن خليجية، لتشكل ظواهر ونقط جذب عالمية أساسية، فأصبحت حاضنة لأهم الطرز المعمارية الحديثة، والمؤسسات الثقافية الكبرى، وآخر صيحات "المدن الذكية". وكان هذا يجري في سياق نزعة شاملة للتمدين، أي تركيز الحياة الثقافية والاقتصادية في عدد محدود من المدن الكبرى (ولا سيما العواصم).

وإزاء هذا الانفتاح على العولمة وتأثيراتها الحضرية، كان من المنطقي أن تستعيد دول الخليج رموز الحياة البدوية وتعيد إنتاجها بوصفها تمثل "الأصالة" بإزاء فيض العولمة الذي تواجهه، لتتشكل بالتدرج البداوة بوصفها رأس مال ثقافيًا، في وقت كانت فيه البداوة (بوصفها نمط حياة)، قد تفككت، أو كادت، في مجتمعات الخليج.

وهنا، ينبغي أن نشير إلى أن "بدونة الثقافة" (إن صح التعبير) في بلدان الخليج لم يكن يلجأ إليها في سياق صراع اجتماعي (على نحو ما حصل في حالات عربية أخرى)، بل رغبةً في إحداث قدر من التوازن في مواجهة العولمة.

● **سادسًا**، لا يكتمل عرض هذه الإشكالية من دون الحديث عن "الهوية الوطنية"، التي تعني رابطة الانتماء إلى كيان سياسي محدد. ومع أن صغر المجتمعات الخليجية جعلها ترنو إلى الهويات الكبيرة، ولا سيما الهوية العربية، فإنه في لحظات كثيرة في التاريخ الحديث للمنطقة، كان يصعد الحديث عن الهوية الوطنية، ويجري التركيز عليها بوصفها الهوية الأهم وفوق الهويات الأخرى.

وللهوية الوطنية جانبان: سياسي وقانوني، يقوم على مبدأ المواطنة، ويضبط نظام الحقوق والواجبات لكل "مواطن"؛ أي المنتمي إلى هذا الكيان السياسي. غير أن الدول عادة ما تتعامل مع هذا الكيان السياسي على أنه ليس كيانًا اعتباطيًا، بل إن هناك نسيجًا ثقافيًا مميزًا يشكّله، وتعمل الدولة على تعزيز المضمون الثقافي للهوية الوطنية، الذي يشكل الجانب الثاني من الهوية.

من هنا، تخترق مسألة الهوية الوطنية وأبعادها الثقافية كل مفاصل المسألة الثقافية.

يقترح المركز العربي وضع هذه الإشكاليات التي تواجه دول الخليج، وذات الطابع الثقافي بالأساس، موضع دراسة المحور الثاني للدورة العاشرة لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، وخصوصًا مع التركيز على السياسات التي تتخذها الدول الخليجية في مواجهة هذه الإشكاليات. وليس المقصود بمؤسسات الدولة الخليجية هنا وزارات الثقافة فقط أو المؤسسات ذات الصلة، بل كل مؤسسات القرار التي تسهم في هذا الشأن. ويشمل هذا أيضًا التصور المجتمعي عن المسألة الثقافية، والذي يسعى للإسهام والمشاركة في صنع القرار.

ويقترح المركز المحاور الآتية لمناقشة الموضوع:

- ثقافة بلدان الخليج: التماثلات والاختلافات مع الثقافات الأخرى.
- حاجة الدولة الخليجية إلى التعبيرات والرموز الثقافية.

- الرموز الثقافية لبلدان الخليج.
- إدارة الدولة الخليجية لمسألة الهوية في بعدها الثقافي.
- المضمون الثقافي للهوية الوطنية في الخليج.
- الثقافة الخليجية بين المدن الساحلية والبادية.
- الثقافة الخليجية بين الاستشراق والواقعي.
- ثقافة بلدان الخليج في مواجهة العولمة.
- مراجعة خطط دول الخليج واستراتيجياتها لإدارة المسألة الثقافية.
- مؤسسات الدولة المعنية بإدارة المسألة الثقافية (وزارات الثقافة وسواها) وجهودها في هذا المجال.
- المسألة الثقافية في مجتمعات متعددة الثقافات.
- المدينة الخليجية بوصفها عاكساً لثقافة مختلطة.

نواظم المشاركة في المنتدى

- يدعو منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية أساتذة الجامعات والباحثات والباحثين من دول الخليج العربية وسائر الباحثين المختصين إلى المشاركة في المنتدى بتقديم ورقة بحثية في أحد المحاورين السالفين.
- تستقبل اللجنة العلمية ملخصات الأوراق البحثية المقترحة (في نحو 350 كلمة)، توضح مخطّطه الأساسي، ويشمل: الإشكالية التي يعتزم البحث مناقشتها، وجرّداً سريعاً بما يتوافر عنها من أدبيات، وفرضية البحث وأطروحاته الأساسية، ومنهجه، ومراجعته ومصادره، وذلك في موعد أقصاه يوم السبت 20 أيار/ مايو 2023. يُرسل الملخص البحثي مع سيرة ذاتية محدّثة تتضمّن عناوين البحوث التي أنجزها الباحث في المجالات ذات الصلة بموضوع المنتدى (إن وُجدت). تُوجّه الملخصات والسير الذاتية، وأي مراسلات أخرى، إلى عنوان البريد الإلكتروني: gulf.forum@dohainstitute.org
- تلتزم اللجنة العلمية بإبلاغ الباحثات والباحثين الذين تقدموا بمقترحات للمشاركة في المنتدى، قبولاً أو رفضاً، في موعد أقصاه يوم الخميس 8 حزيران/ يونيو 2023.
- تستقبل اللجنة العلمية البحوث الكاملة (في نحو 5000-7000 كلمة شاملة الهوامش والمراجع)، التي وافقت على ملخصاتها، قابلةً للتحكيم العلمي، ومتقيدة بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز، في موعد أقصاه يوم السبت 23 أيلول/ سبتمبر 2023.
- لا تعني موافقة اللجنة العلمية على المقترح موافقة تلقائية على قبول مشاركة البحث في المنتدى، إن لم تقرّ هذه اللجنة الورقة البحثية الكاملة بعد إنجازها. وتقوم اللجنة العلمية للمنتدى بإعلام الباحث بقرارها، أو النظر في مقترحاتها لتطوير جودة البحث، أو إجراء بعض التعديلات فيه.
- يتولى المنتدى تغطية نفقات الانتقال والإقامة، ولا يمنح أيّ مكافأة عن أيّ بحث يقدّم فيه، وتعدّ البحوث ملكية فكرية للمنتدى.
- يمكن الباحثين كتابة أوراقهم البحثية باللغة العربية أو الإنكليزية.

المراجع

"إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)". البنك الدولي. في: <https://bit.ly/3IST17w>

زيارة شي جين بينغ إلى السعودية وآفاق العلاقات مع الصين". **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/12/22. في: <https://bit.ly/3nDIHdl>

شانغ، آي وي جنيفر. **العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

العبد الرحمن، حكمت. **الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

"مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي". مركز بروكينجز/ الدوحة. 2019/12/17-16. في: <https://brook.gs/39EDwPK>